

## الانتخابات النيابية والتعكّز على الدستور؟

2018-01-20 علي حسين عبيد

لم يبقَ على الموعد المحدّد دستوريا لإجراء الانتخابات سوى شهور قليلة لا تتجاوز أصابع اليد، ففي أيار القادم سوف تتم عملية الاقتراع في حالة الوصول إلى توافق في هذا الشأن، ولكن كما تشير التجاذبات بين الكتل الكبير، فإن المد والجزر لا يزال قائما، وأن هناك من يرفض تأجيل الانتخابات، في المقابل هناك كتل كبيرة أيضا تصر على تأجيلها، والمشكلة أن كلا الجانبين يتحجج بالدستور وبنوده وفقراته ويعلن أن ينطلق في موقفه من الدستور.

فمن يرفض التأجيل، يؤكد أنه متشبث بموقفه لأن الدستور لا يسمح بالتأجيل، وليس هنالك فقرة تنص على ذلك، في حين يقول دعاة التأجيل أن الدستور يدعو إلى توفير الظروف الآمنة لتحقيق انتخابات نزيهة، فكيف يتم ذلك في ظل المدن المخربة ومئات الآلاف من النازحين؟، المراقبون أعلنوا أن كلا الطرفين يتشبث بالدستور شكليا لا أكثر، لأن هناك الكثير مما يرفضه الدستور علنا لكن لا أحد من العاملين بالسياسة يعبأ بذلك.

وإذا عرفنا أن الكتل السياسية والأحزاب تتمسك بالدستور بحسب مصالحها، فإننا ينبغي أن نفهم بأن الدستور هو وثيقة موضوعة، تنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، على أن تستمد شرعيتها من الشعب، لكي يتجسد مبدأ حكم الشعب لنفسه فعليا، إذ يستدعي هذا المبدأ التزاما كليا وحرفيا بمضامين الدستور، من القادة السياسيين بمختلف مناصبهم ومسؤولياتهم، ولا يصح التلاعب بهذه الوثيقة بما يحقق لكل كتلة أو حزب أهدافه ومصالحه.

وفي عودة إلى الأنظمة الحكومية السابقة، فإن الدستور في السابق لم يكن له أي دور في تنظيم العمل السياسي، وذلك لأن الحاكم الفردي يوكل كتابة الدستور إلى مقرّبين منه يكتبونه بما يراعي مصلحة النظام وليس الشعب، فالمشكلة المعروفة التي كان يعاني منها العراق عبر الحكومات التي تعاقبت على حكمه، تتمثل بغياب الدستور الأصيل وحلول الدستور البديل أو (المؤقت)، ليفصل بين الحاكم والمحكوم وينظم العلاقة بينهما، أما اليوم فقد أصبح العراق كما يؤكد العاملون في السياسة

ءولة ءسءورفة ءءكمهآ المؤسساء؁ فمآ مءى صءة ءلك.

## الءسءور فءل فءل ءلءه

فف الءقفة ءمآ هو ءاصل فعلف؁ فآن الساسة ءالبا ءءف فف ءقءنا هءا فءءكمون الف الءسءور الءف فضعونه بأنفسهم؁ أءف فءءبه ءابعون للسلءة أو الءءومة؁ وفقا لءصورات القاءة ومصالءهم الءف ءصب فف ءمافة عرش السلءة أولا وأءفرا؁ وءءمف امءفازاء الأءزاب؁ لهءا كان الشعب العراقف معرءا لءالاء انءءاك الءقوق والءرفاء؁ من ءون أن فءء مءفرا أو شففعا له فف الءسءور أو فف ءفره؁ إء كانء أمزءة الءءوماء ورؤساءها ءءءكم ببنوء الءسءور؁ فءءءف منه وءضفف له مآ ءرءب وما فصب فف صالحها؁ فءءء هءا فف الوءء الرافن أفضا؁ كما كان فءءء سابقا؁ لءلك من ءفر الصءفء أن ءءءء الكءل والأءزاب بقدسة الءسءور.

ءفن أرفء النءام السابق فف ففسان 2003 ءوَقء الكءفر من العراقففن؁ بأن الأمور سوف ءءءفر كءفرا لصالء الشعب؁ وءم ءءابة الءسءور الءائم؁ والءصوفء فلفه؁ وءوَقء العراقفون بأنهم ءءلصوا من الءسءور الءائم إلف الأءء؁ وظهراء علاماء ءشفر الف القضااء على مشءلة الءسءور المؤَقء؁ وصار الءمفع فأملون ببءافة عهد ءسءورف ءءفء؁ فسءنء الف وءففة ءسءورفة شاملة وءائمة؁ ءنظم شؤون السفاسة والءفاة عموما بفن الشعب العراقف وءءومءه؁ ولكن فف واقء الأمر لم فلءزم الساسة بالءسءور كما فءب؁ واذا ءلزم بعضهم به؁ فآن السبب هو المصلحة لا أكثر.

على العكس ممآ كان فءوَقعه العراقفون؁ من أن الءسءور الءائم سوف فكون علاءا لمشاكلهم ءصوصا ءنظفم العلاءاء السفاسة بفن الكءل والأءزاب؁ وكان الأمل فءءو الءمفع بءعل الءسءور العراقف الءائم؁ صاءب الكلمة الفصل فف معالءة وءنظفم شؤون العراقففن؁ والنظر إلفه كمعفار ءقق؁ لءل ءمفع المشءلاء والاءءلافاء الءف قء ءءء بفن هءه الأطراف أو ءلك؁ لكن مآ فءءء الآن من صراع ءول الاءءباباء بالنسبة للإءراء والءأءفل؁ فعفء لنا المشءلة الأزلفة لهءه الوءففة القانوففة الءف فنبءف أن ءكون صارمة فلءزم بها الءمفع.

القاءة السفاسفن واءءرام الءسءور

فهل هناك احترام حقا للدستور من الكتل والأحزاب المشاركة في الانتخابات القادمة؟، من المفترض أن تكون قضية احترام الدستور محسومة، خصوصا بعد موافقة الشعب عليه وإعطائه وصف الدستور الدائم، حيث أصبح ذا شرعية لا يجوز المساس بها، وعلى جميع مكونات الشعب العراقي وقادته السياسيين احترام هذه الشرعية، والاحتكام الى هذا المعيار الدقيق، ولكن لو أننا سألنا المعنيين، بل حتى بسطاء الناس من الشعب، هل التزم السياسيون وقادة العراق بمختلف مكوناته ببند الدستور العراقي الدائم، لحل الخلافات القائمة والعالقة بينهم؟ وهل أزيحت العقبة العصبية بالفعل، والمتمثلة باحترام الدستور بالفعل وليس بالتصريحات فقط.

لذلك نجد أن تحجج الطرفين، المطالب بالتأجيل، والرافض قطعيا لتأجيلها، هو من قبيل ذر الرماد بالعيون، فالالتزام بالدستور ينبغي أن يكون منهجا ثابتا على الدوام، وليس موسميا يظهر أبان الاقتراع على مقاعد مجلس النواب فقط، لذا حين يتكلم الجميع عن ضرورة الاحتكام الى مضامين الدستور العراقي الدائم، وحل جميع المشكلات استنادا إليه، لاسيما دعوات السياسيون، فرقاء أو أصدقاء، فإن هذه الدعوات يجب أن تنطلق من التمسك بجوهر الدستور على نحو مستدام.

لكن ثمة عوائق ظاهرة في هذا الصدد، منها تلك الدعوات للالتزام بالدستور عندما يتوافق ذلك مع مصالح الطرف المتصارع من أجل مصالحه مع الآخرين، وليس من أجل مصالح الشعب، في المقابل الطرف الآخر أيضا يتحين الفرص في الفوز بمصالحه بحجة المسك بالدستور وتهيئة أرضية الانتخاب المناسبة، ولكن حقيقة الأمور تقول عكس ذلك تماما.

لذلك فقد بات أمرا واضحا للمراقبين ولعموم المواطنين بأن المشكلة تكمن في أن معظم قادة العراق، ونعني بهم قادة الكتل السياسية والأحزاب، صاروا يحملون الدستور كسلاح يوجهونه بعضهم ضد البعض الآخر، فالكل يُظهر نفسه على أنه متمسك بالدستور، وملتزم به، ولا يمكن أن يتجاوزها، لدرجة عالية من الضبابية، تختلط فيها الأوراق، وتضيع معها الحدود، وتتداخل فيها الأمور مع بعضها، وهكذا يبقى العراقيون في حيرة من أمرهم، وهم يتابعون الإشكالات العالقة والمستجدة بين السياسيين الذين يعلنون تمسكهم بالدستور، من دون العمل بهذا القول بصدق وإخلاص، فالهدف من هذه التصريحات، والمعرفلات لإجراء الانتخابات، أو الداعية لإجرائها، هو تحقيق مكاسب ذاتية (حزبية سياسية)، وليس الهدف مصلحة العراقيين كما هو مطلوب من أي نشاط سياسي يجري بين

## الكيانات والأحزاب والكتل السياسية.

وخلاصة القول، لا يصح للأحزاب وجميع العاملين في الميدان السياسي أن يجعلوا من الدستور عكازا يتعكزون عليه، من أجل الوصول إلى مآربهم، فالدستور ينبغي أن يبقى الوثيقة التي لا يتجاوزها أحد، ولا يجعل منها أدواته الوحيدة لتحقيق مصالحه الحزبية الضيقة، وإنما يجب أن تبقى هذه الوثيقة مصادرة ومحمية ومصدرة من الجميع، حتى تكون هناك هيبة كبيرة للدستور، من خلال الاحترام الذي يظهره الجميع لهذه الوثيقة التي كلما تم احترامها، كان ذلك من شأنه حماية الحقوق وصيانة شخصية الدولة وضممان التنظيم الأفضل للانتخابات، ولكل الأمور التي تصب في صالح الدولة والمجتمع، خصوصا ونحن نمر بهذه المرحلة الحاسمة من عمر العملية السياسية في العراق.